

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

فرع:

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية
(دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية)

تحت إشراف الأستاذ

د.أوصيف لخضر

من إعداد الطالبين :

بن صالح عيد العزيز
عسلوم عبد الرحمان

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد الصمد سعودي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	الصفة
لخضر أوصيف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
كمال زيتوني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2020-2019



شكر وعرفان

أشكر الله العليّ القدير الذي أنعم عليّ بنعمة العقل والدين
كلمة شكر

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود بها إلى
أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير
بأذنين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبوء الأمة هذه من جديد...
وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى
الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

وأخص بالتقدير والشكر:

الدكتور: أوصيف خضر

إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من

وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق.....

إلى نعم الصديق ونعم الأخت

عسلوم عبد الرحمان

وإلى جميع زملاء الدراسة

إهداء

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم،

الحمد لله

الذي وفقني بعونه على إخراج هذا العمل والصلاة والسلام على
رسوله القائل "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له
به طريقا إلى الجنة" رواه مسلم.

أهدي ثمرة هذا العمل إلى اللذان أنارا دربي وعلماني وأوصلاني
إلى قمة نجاحي في الحياة، إلى الوالدين الكريمين
وليا نعمتي مفضلهما لله وأطال عمرهما وجزاهما ألف خير، فارحمهما يا
رب كما ربياني صغيرا، إلى إخوتي وأخواتي وخاصة إلى قرة عيني
أختي

و ابنها نوح وإلى زوجها، وإلى جميع الأقارب والأصدقاء.

عسلوم عبد الرحمن

إهداء

إلى أجمل لمن عزفته الاوتار إلى أجمل نبض طرقه القلب إلى من كان
مزنها اعظم من شهقات الموت إلى من لن يكررها الزمن... أمي
إلى من قال لي يوما لا تكن مثلي للأفخر بك
... فتعمدت أن أكون مثله للأفخر بي أبي
إلى أبي الذي رسمني و إلى أمي التي لونتني مدين لكم أنا ب أنا
إلى إخوتي و أخواني و جميع العائلة
إلى الذين يتركون بنا أشياء جميلة
تجعلنا نبسم حين تبدو الحياة كثيرة أصدقائي
إلى من وافته المنية قبل شهرين
إن لم تكن العين تراكه فإن القلب لن ينساك
بعيرة مسام
إلى من قالت لي يوما ما سأغيب
أعذر أن تكمل فراغك بالعابرين
ابتسم حتى لو ارتكبت فيك الحزن مجزرة
قد نلتقي

بن صالح أحمد عبد العزيز

ملخص

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور البنوك الإسلامية ومدى مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية، كونها هي المصدر الرئيسي لعملية التمويل وذلك بمنحها قروض حسنة ومشاركة في بعض المشروعات ومراجعة في حالات التجارب وغيرها من صيغ المنتهجة في هذه البنوك، وتطبق هذه البنوك مبادئ الشريعة الإسلامية في التعاملات المصرفية التي تسعى إلى التوفيق بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي، وفي هذه الدراسة تم التطرق إلى مجموعة البركة المصرفية ودورها في تنمية الاقتصاد وفقا لأحكام التي تتماشى معها وتتجلى دراستنا في مجالات التنمية في هذه المجموعة في الصناعة والزراعة والتعليم.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، التنمية الاقتصادية، صيغ التمويل الإسلامية.

Summary:

The study highlights the role of Islamic banks and their contribution to the economic development process, as the main source of the financing process by giving them good loans, participating in some projects, and winning experiences and other forms of interest in these banks. These banks apply Sharia principles in banking transactions that seek to reconcile the social and economic aspects, and in this study Al Baraka Banking Group and its role in developing the economy according to provisions that are consistent with it and our development studies in this group are reflected in industry, agriculture and education.

Keywords: Islamic banks Economic development formulas for Islamic finance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
-	دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية
-	شكر وتقدير
-	اهداء
II	ملخص
II	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
-	ملخص الدراسة
أ	مقدمة
الفصل الأول: نظرة عامة حول البنوك الإسلامية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.
03	المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية وتعريفها.
05	المطلب الثاني: أهداف وخدمات البنوك الإسلامية.
07	المطلب الثالث: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية.
08	المبحث الثاني: موارد ووظائف البنوك الإسلامية وكيفية التمويل والتنمية.
08	المطلب الأول: موارد تمويل البنوك الإسلامية.
10	المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية.
11	المطلب الثالث: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي.
11	المطلب الرابع: أشكال تمويل البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
13	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية	
15	تمهيد
16	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.
16	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.
17	المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية.
18	المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية.
18	المطلب الرابع: متطلبات التنمية الاقتصادية.
19	المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.
19	المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية.
21	المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية.
21	المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية.
22	المطلب الرابع: معوقات التنمية الاقتصادية.
24	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمجموعة البركة المصرفية	
26	تمهيد
27	المبحث الأول: تقديم مجموعة البركة المصرفية.
27	المطلب الأول: نشأة وتعريف مجموعة البركة المصرفية.
29	المطلب الثاني: أهداف مجموعة البركة المصرفية.
30	المطلب الثالث: خدمات مجموعة البركة المصرفية.
31	المطلب الرابع: صيغ التمويل المطبقة في مجموعة البركة.
33	المبحث الثاني: مجالات التنمية التي ساهمت فيها مجموعة البركة.
33	المطلب الأول: مساهمة مجموعة البركة المصرفية في قطاع الصناعة.
35	المطلب الثاني: مساهمة مجموعة البركة في قطاع الزراعة.
39	المطلب الثالث: مساهمة مجموعة البركة في قطاع التعليم.
43	خلاصة الفصل
44	خاتمة
46	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
33	مساهمة بعض الدول في تنمية الصناعة لسنة 2015	رقم (1)
34	مساهمة بعض الدول في مجال الصناعة لسنة 2017	رقم (2)
36	مساهمة عدة دول في مجال الزراعة لسنة 2015	رقم (3)
37	مساهمة بعض الدول في مجال الزراعة لسنة 2017	رقم (4)
39	مساهمة دول المجموعة في مجال التعليم لسنة 2015	رقم (5)
40	مساهمة دول المجموعة في مجال التعليم لسنة 2017	رقم (6)

مقدمة

طرح الإشكالية:

لقد تزايد اهتمام المفكرين الاقتصاديين في الآونة الأخيرة بالتنمية الاقتصادية، واستولت على اهتمامهم وذلك لمعرفة درجة تقدم الدول وكذلك رعى الإسلام التنمية و أعطى لها عناية خاصة، وذلك لارتباطها بالإنسان والعمل على استخلاف وإعمار أرض الله، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية شاملة على عكس الأنظمة التقليدية التي تهتم بالجانب المادي فقط، التي تؤدي إلى أزمات بسبب التخلي عن الضوابط الأخلاقية في التعامل والسعي إلى تحقيق أرباح بمختلف الطرق ولذى ظهرت البنوك الإسلامية للحد من ظاهرة الربح السريع على حساب أطراف أخرى من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، التي تهتم بالجانب الاجتماعي والاقتصادي معا، من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: "إلى أي مدى يمكن أن تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟"

لمعالجة الإشكالية المطروحة. نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم البنوك الإسلامية؟ وماهي مواردها ووظائفها؟
- ما هو مفهوم التنمية الاقتصادية؟ وماهي نظرياتها التي تقوم عليها؟
- ما مدى قدرة التمويل الإسلامي على تحقيق التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة انطلقنا من الفرضيات التالية:

- البنوك الإسلامية هي المؤسسة المالية لا تتعامل بالفائدة(الربا) وتعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- التنمية الاقتصادية في الإسلام تسعى على تحقيق بين اهداف التنمية الاقتصادية، اجتماعية والبعد البيئي،
- سعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التمويل بالمشاركة والمضاربة والمراجحة.

أهمية:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

- تزايد اهتمام البنوك الإسلامية كونها تعالج الازمات الاقتصادية ولا تتضرر بها،
- يحظى موضوع التنمية الاقتصادية باهتمام المفكرين والرأي العام بشكل عام والإسلام بشكل خاص.

أهداف:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهم أهداف البنوك الإسلامية وخدماتها،
- تشجيع التعامل مع البنوك الإسلامية القائمة على أصول الشريعة الإسلامية،
- بيان دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الرفاه والتقدم الدول مقارنتها ببعضها البعض.

منهجية الدراسة وأدواتها:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وبهدف الإمام بمختلف جوانب البحث واختبار صحة الفرضيات، ورغبة في بلوغ تطلعات الدراسة، اعتمدنا على المناهج المستخدمة في العلوم الاقتصادية والمالية، حيث تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي لذكر جميع صفات ومميزات كل من البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى الأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والتي تتمثل في القرآن العظيم والكتب باللغة العربية، بالإضافة على وسائل الماجستير وماستر وأطروحات الدكتوراه، كما تم الاعتماد على المجلات والاستعانة بشبكة الأنترنت.

الدراسات السابقة:

قمنا بإجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية حول الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولقد ارتأينا بعدد من الدراسات المرتبطة بالموضوع نذكر، منها:

- عبد الحميد زايد، عبد الوهاب شطبية، آليات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية، مذكرة ليسانس (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة قاصدي رباح (ورقلة)، 2013.

حيث تمحورت إشكالية البحث حول "كيف توظف الأموال في البنوك الإسلامية؟ وما مدى فعالية أساليب هذا التوظيف؟"، وهدفت الدراسة إلى التحسيس بوجود بنوك إسلامية وتوفير المعلومات بشكل كافٍ حولها، من خلال كونها تعمل وفق ضوابط تحكمها العقيدة الإسلامية، وتحسيس بأهمية التعامل مع هذا النوع من البنوك ولا خوف من مخالفة المحظورة من خلال أساليب الاستثمار في الصيغ والخدمات المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تعتمد في تمويلها على صيغة المراجعة بشكل كبير ذات عائد مضمون وتقليل من التمويل بالصيغ الأخرى لكونها ذات مخاطر مرتفعة.

- عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)، 2014.

حيث وضحت إشكالية الدراسة "كيف ساهمت البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة"، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مجالات التنمية المستدامة وفهم طبيعتها، والاطلاع على خصائص ومميزات التي توفرها الشريعة الإسلامية، ووصلت إلى النتائج إلى أن التنمية المستدامة تعتبر من أهم تطورات الفكر التنموي الحديث، وأن البنوك الإسلامية تلعب دورا فعالا عن طريق الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة والبيع والتبرع في تحقيق هذه التنمية.

هيكل البحث:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين، تسبقهم مقدمة تضمنت عرض الإشكالية والفرضيات وأهمية وأهداف الدراسة، وتتعقبهم خاتمة تضمنت عرض لأهم النتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات، وكذا الاقتراحات والتوصيات التي ارتأينا بأنها مناسبة، بناءً على النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: [نظرة عامة حول البنوك الإسلامية]، حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز أهم المفاهيم التي نتناولها في المبحثين الأول ماهية البنوك الإسلامية أما المبحث الثاني تناولنا فيه موارد ووظائف البنوك الإسلامية وكيفية التمويل التنمية.

الفصل الثاني: [نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية]، تطرقنا في هذا الفصل إلى شرح ماهية التنمية الاقتصادية في المبحث الأول؛ أما في المبحث الثاني تناولنا فيه نظريات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

الفصل الثالث: [دراسة ميدانية للمجموعة البركة]، خصصنا هذا الفصل لدراسة مجموعة البركة ودورها في التنمية الاقتصادية والتي تناولت مبحثين الأول كان كتقديم للمجموعة البركة والمبحث الثاني كانمجالالتنميةالاقتصادية في مجموعة البركة.

الفصل الأول:

نظرة عامة حول المصارف الإسلامية

تمهيد:

لقد نشأت المصارف الاسلامية في العالم الاسلامي وغير الاسلامي استجابة لتطلعات الافراد والشعوب التي ادركت مدى خطورة النظم الربوية المميزة لكيانها .

والمصرف الاسلامي كأى مصرف يمتلك موارد مالية، من مصادر مختلفة داخلية كانت ام خارجية يسعى الى تنميتها من خلال توظيفها بأساليب مختلفة لا تهدف فقط الى تحقيق الربح ، بل وتحقيق التكافل الاجتماعي ، وذلك بمراعاة عدم انحيازه على مبادئه وقواعده الرئيسية التي تمتاز على المصارف الربوية بكمالية الاهداف التي تسعى لتحقيقها، وبالمسؤولية وبمراعاة مصالح المجتمعات التي تنتمي اليها والانظمة الاقتصادية التي تنشط فيها .

وقد حاولنا في هذا الفصل الإمام ببعض ما يتعلق بالمصارف الإسلامية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: موارد ووظائف البنوك الإسلامية وكيفية التمويل والتنمية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية

لقد أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة من الضروريات العصر الحديث والواقع الملموس، وذلك من خلال نبذ المعلومات الربوية وإتباع المنهج الإسلامي في المعاملات، وهذا ما دفع إلى إنشاء البنوك الإسلامية.

أولا - نشأة البنوك الإسلامية:

وظهرة فكرة البنوك الإسلامية منذ منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، حيث كانت ثمرة للصحة الإسلامية والتي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التي يتركز نشاطها أساسا على الربا، كما انه لا يجوز للمسلمين التعامل مع المؤسسات لا تعباً باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار كانت هناك محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي، وذلك بالاستفادة من خبرات البنوك التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.¹

وكانت أول تجربة عملية لبديل بنكي لا ربوي، هي تجربة "بنوك الادخار المحلية" بمركز ميت غمر- محافظة الدقهلية- بمصر، والتي اشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار، عام 1963، ومع محدودية هذه التجربة إلا انها جسدت نجاح من خلال فروعها التسعة جدوى العمل البنكي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في المشروعات التنموية المحلية،² أما عام 1971، تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعية وهو عبارة عن مؤسسة حكومية تهتم أساسا بالخدمات الاجتماعية

¹ مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنك البركة والبنك القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة وهران (الجزائر)، 2012، ص 16.

² شهاب أحمد سعيد العز عزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 12.

الفصل الأول: نظرة عامة حول المصارف الإسلامية

مثل: جمع وصرف الزكاة وكذلك قيام بتقديم قروض حسنة الحاجة وقد نص إنشائه على عدم التعامل بالفائدة أخذ وعطاء، وفي عام 1975م، تم إنشاء لأول مرة مصرفان إسلاميان.

- الأول سمي بالبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

- الثاني فهو البنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل البنكي الإسلامي.¹

وهو نتيجة لجمع البحوث الإسلامية الذي اشتركت فيه خمسة وثلاثون دولة إسلامية ونذكر منها:

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م، وبنك القطر الإسلامي 1982م، بنك فيصل الإسلامي البحرين 1983، البنك الإسلامي الدولي بالداغمارك 1983، بنك البركة التركي 1985، بنك التمويل السعودي التونسي (تونس) 1985، البنك الإسلامي الماليزي 1987، بنك البركة الجزائري 1991.²

ثانيا: تعريف البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية التي تعمل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها البنكية، ومن أهم أحكامها عدم التعامل بالفائدة (الربا) لأنها محرمة في الدين الإسلامي ولقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾³، وتعمل البنوك الإسلامية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذلك نقف على عدة تعاريف حول البنوك الإسلامية:

- هي منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال، بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على أساس إسلامية، تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.⁴

¹ - عبد الحميد زايد، عبد الوهاب شطبية، آليات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية، مذكرة ليسانس (غير منشورة)، نقود ومالية وبنوك، جامعة قاصدي مرياح (ورقة)، 2013، ص 5.

² - عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)، 2014، ص 27.

³ - سورة البقرة، الآية 275.

⁴ - محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، رؤية لطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 29.

الفصل الأول :..... نظرة عامة حول المصارف الاسلامية

- هي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم للشعوب والمجتمعات الإسلامية.¹

- هي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.²

المطلب الثاني: أهداف وخدمات البنوك الإسلامية:

إن البنوك الإسلامية هي جزء من المنظور الاقتصاد الإسلامي، وليست مؤسسة أو شركة تهدف إلى الربح والأمان والاستمرار فقط بل لها أهداف ومنطلقات تسعى إلى تحقيقها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية من أهم هذه الأهداف ما يلي:

1- **أهداف شرعية:** والتي يجب أن تتماشى معاملاته البنكية من أحكام الشريعة الإسلامية وإن يجد البديل الإسلامي لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المسلمين،³ ولقوله تعالى " أفغير اللهأبغى حكما وهو الذي أنزل إليكم الكتب".⁴

2- **تنمية الاقتصاد والمجتمع:** وذلك عن طريق الخدمات المصرفية وأعمال الاستثمار المشروع الفعلي وتشجيع الادخار، وتوفير التمويل للمشاريع الإسلامية بعائد ربح عادل، العناية بأحوال تعسر الناشئة والاحتاجين برفدهم بثمار الزكاة، والعمل على تزويج العمال المعوزين وتوفير المساكن الملائمة لهم.⁵

¹ - لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في التنمية اقتصاديات المغرب العربي، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقائع الندرة رقم 34، (دون بلد)، 1990، ص197.

² - شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص11.

³ - عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية (النقود والبنوك في النظام الإسلامي)، بدون نشر، مصر (القاهرة)، 1998، ص143.

⁴ - سورة الأنعام، الآية 114.

⁵ - وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة (بحوث وفتاوي وحلول)، دار الفكر، دمشق، 2002، ص520.

3- أهداف تنمية:

✓ العمل على المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والامكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

✓ تحقيق التنمية عادلة ومتوازنة تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع.¹

ثانيا: خدمات البنوك الإسلامية:

1- الخدمات البنكية الجائزة: يقدم البنك الإسلامي مجموعة من أنشطة الخدمات الجائزة شرعا:

مثل الحسابات الجائزة، قبول الودائع المختلفة، تسهيل الاعتماد المستندي، اصدار خطاب الضمانات والكفالات، تحصيل الشيكات الحوالات والأوراق التجارية، وعمليات الصرف الأجنبي، والمقاصة وتأجير الخزائن، المستودعات وغيرها من الخدمات المصرفية العامة، إضافة الى الخدمات الاستشارية، وتقديم المعلومات عن المشروعات وعن مجالات الاستثمار، وتقديم الاستشارة المالية وإدارة ممتلكات العملاء، وغيرها من الخدمات والأعمال البنكية التي لا يرد عليها محذور شرعي وهي كثيرة ومتنوعة.²

2- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): تعتبر الودائع بأنواعها من أهم الموارد البنك

التقليدية والإسلامية على السواء، والوديعة في البنوك هي أموال على سبيل القرض من التعامل للبنك، يجوز له الانتفاع بها بل خلطها بمالها، لأن البنك لا يأخذها كأمانة يحتفظ بعينها لترد إلى أصحابها وإنما يستهلكها في أعمالها ويلتزم برد المثل ويقع على البنك الضمان لها في جميع الأحوال، وتكون الودائع في البنوك الإسلامية من: وودائع الحسابات الجارية، وودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، الودائع الاستثمارية، وشهادات الاستثمار الإسلامية، وودائع الاستثمار المخصص.³

¹ - عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 28.

² - قادري محمد الطاهر، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، ص 36-37.

³ - أحمد حسين أحمد المشهراوي، تقييم دور المصاريف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إدارة أعمال، جامعة غزة (فلسطين)، نوفمبر 2003، ص 68-69.

المطلب الثالث: خصائص وأنواع البنوك الإسلامية:

أولاً: خصائص البنوك الإسلامية: تتميز البنوك الإسلامية بعدة مزايا والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.¹
- ✓ عدم التعامل بالربا وهو الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية لابتعاد عن الفائدة في معاملاتها.²
- ✓ المساواة بين طرفي التعامل والوضوح في العمل، والثقة في الاستثمار ولأبعاد البنوك الإسلامية عن أخلاقيات البنوك الربوية.³
- ✓ الاستثمار في المشاريع الحلال ويعتمد البنك الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.⁴

ثانياً: أنواع البنوك الإسلامية:

تتخذ البنوك الإسلامية عدة أنواع وهي تحدد طبيعة عملها ومن أهم أنواعها نذكر ما يلي:

- ✓ من حيث النطاق الجغرافي: وحسب رقعة الجغرافية تمكن تقسيمها إلى بنوك محلية وبنوك دولية
- 1- البنوك الإسلامية محلية النشاط: وهي بنوك تعود ملكيتها لدولة واحدة ويقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي.⁵

¹ محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص190.

² صباح رحيم مهدي، سعد مجيد علي الجنابي، إدارة المصارف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المثني، المجلد (8)، العدد (1)، بدون بلد، 2018، ص30(بتصرف).

³ وهبة الزحلي، المعاملات المالية المعاصرة (بحوث وفتاوي وحلول)، مرجع سابق، ص554.

⁴ قادري محمد الطاهر، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص29.

⁵ سنوسي نسبية، مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة بنك البركة-وكالة بسكرة)، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2016، ص15.

2- البنوك الإسلامية دولية النشاط: هي ذلك النوع من البنوك التي تسعى دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.¹

✓ من حيث الملكية: وتنقسم هذه البنوك إلى قسمين هي بنوك تملكها الدولة كلياً وأخرى تملكها أكثر من دولة وأخيراً يملكها الأفراد على النحو التالي:

1- بنوك إسلامية مملوكة للدولة بالكامل.

2- بنوك إسلامية حكومية مملوكة لأكثر من دولة.

3- بنوك إسلامية غير حكومية مملوكة للأفراد.²

✓ من حيث الاستراتيجية المستخدمة:

1- بنوك إسلامية رائدة رائدة: هي بنوك متطورة تستخدم تقنيات حديثة وتسعى إلى الابتكار وتقدم خدمات أعلى مستوى وتحقق أرباح أكبر مقارنة البنوك الأخرى.

2- بنوك إسلامية تابعة ومقلدة: تقوم بتقليد البنوك الرائدة عند نجاحها ومحاولة تقديم خدمات مصرفية مشابهة لها.³

المبحث الثاني: موارد ووظائف البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: موارد البنوك الإسلامية:

1- موارد ذاتية (داخلية):

وهي مواد البنك الخاصة وتتكون من حقوق الملكية ومتمثلة فيما يلي:

أ- رأس المال: يعد رأس المال في البنك مصدراً داخلياً ثابتاً للأموال يستخدم في مختلف أوجه النشاط، ويمثل قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من المساهمين فيه عند بدأ تأسيسه وأية إضافة أو

¹ مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة البنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري)، مرجع سابق ص 21.

² سنوسي نسبية، مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 15.

³ عماد فرح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 37-38 (بتصرف).

تخفيضات تطرأ عليها في فترات متتالية، سواء أكانت في شكل عيني كالأصول الثابتة المادية أو في شكل معنوي.¹

ب- الاحتياطات والأرباح غير موزعة: الهدف من تكوين الاحتياطات هو تقوية المركز المالي للبنك والاحتياطي حق للمساهمين، لذلك فإنه يجب اقتطاعه مما آل للمساهمين من أرباح، وليس من صافي الأرباح المتولدة من الموارد الموظفة ككلوالت التي يدخل فيها أموال المودعين-وعلى ذلك يتطلب الأمر في البنوك الإسلامية الفصل بين الإيرادات التي تخص المساهمين وتلك التي تخص المودعين وتحمل الإيرادات التي تخص المساهمين بالاحتياطات وكذلك نفس الشيء بالنسبة للأرباح غير موزعة.²

2- الموارد الخارجية: وهي الموارد غير ذاتية (داخلية) التي تنقسم بدورها إلى:

أ- الودائع تحت الطلب: وهي المبالغ التي يضعها صاحبها في البنك، ويحق له السحب كاملة أو جزءا منها في أي وقت شاء، سواء أكان السحب نقدا أو عن طريق استعمال الشيكات أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين.³

ب- الودائع الادخارية: وهي ودائع صغيرة المقدار غالبا، ويكون لصاحبها دفتر توفير الذي يمنحه البنك إياه وله الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة، ويختار صاحب هذه الوديعة بين أن يودعها في البنك في حساب الاستثمار بالمشاركة في الأرباح، أو يودع منها في الاستثمار ويترك الجزء الآخر لمقابلة السحب وفقا لاحتياجاته، وبين أن يودع هذه الوديعة بدون أرباح مع ضمان أصلها فتصبح الوديعة تحت الطلب (جارية).⁴

ج- الزكاة والصدقات والهبات والدعم والمنح: ويمثل هذا المصدر أهمية خاصة للبنك وخاصة أموال الزكاة التي ينفرد به البنك الإسلامي، والتي يقوم بتحصيلها من المنبع ناتج نشاطها ونشاط

¹ - قادري محمد الطاهر، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص35.

² - سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية الميلاذ والنشأة والتطور (ورقة تشغيلية)، بدون نشر، بدون بلد، 2011، ص11.

³ - عبد الحميد زايد، عبد الوهاب شطبية، آليات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص18.

⁴ - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بدون بلد، 2004، ص121.

عمالئه،¹ والتي حددها الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.²

ويضاف إلى الزكاة الدعم والمنح والصدقات التي يقدمها الأفراد للهيئات والحكومات والدول إلى البنك الإسلامي سواء بدعم مركزه أو لتمكينه من القيام برسائله الاجتماعية التي يقدم من خلالها البنك أموالاً في المجالات الاجتماعية المختلفة.³

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية.

ويشمل البنك الإسلامي على وظائف يستند إليها لتحقيق أهدافه وتمثل فيما يلي:

1- قبول الودائع بعيداً عن الفائدة: وأهمها:

✓ تحت الطلب ويتم فيها استعمال الشيكات (الودائع الجارية).

✓ الودائع الاستثمارية، ويتم فيها إيداع بصورة مستثمرة مقابل أن يشارك في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية.

✓ الودائع الادخارية وهي ودائع تشبه الودائع الاستثمارية مع التمتع بحرية السحب وتستخدم في تمويل الأنشطة غير الائتمانية.

2- إصدار سندات المقارضة: وهي وثائق موحدة القيمة الصادرة عن البنك بأسماء من يكتبون

بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس نسبة من الأرباح وهي نوعين: سندات المقارضة المشتركة، وسندات المقارضة المخصصة.

3- استثمار أموال البنك: والتي تشكل الوظائف الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في

المشاريع تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.⁴

¹ - عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 41.

² - سورة التوبة، الآية 60.

³ - المرجع السابق، ص 41.

⁴ - المرجع السابق، ص ص 42-43.

المطلب الثالث: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي.

تأخذ علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي الأبعاد الآتية:

1- علاقة أصلية متكاملة: وظهرت في الدول التي حولت بنوكها لتعمل في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي.

2- علاقة خاصة: وتشكلت في الدول التي أصدرت قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية.

3- علاقة استثنائية: وظهرت في الدول تعمل وفق للبنك المزدوج بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.¹

المطلب الرابع: أشكال التمويل البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أ- التمويل بالمضاربة: إذا قدم البنك المال للمشروع على أساس المضاربة، فيفترض أن المشروع لا يشترك مع البنك في تمويل، أي في المخاطر المالية إذا وقعت، بل يخسر عمله فقط أن يفترض أن المصرف لا يشترك مع المشروع في العمل والإدارة، بل يقوم بمراقبة سير العمل والتأكد من تنفيذ الشروط المتفق عليها في عقد المضاربة، وبهذا يصبح البنك يمكنه الاشتراك في الإدارة الداخلية التي بدورها تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.²

ب- تمويل بالمشاركة: حيث يقوم البنك الإسلامي بمشاركة رأئته في المشروعات إذ يقدم التمويل المالي للمشروع والزبون يقوم بإدارة المشروع وعائد الربح يقسم بينهما حسب ما هو متفق عليه مسبقاً،³ وهي خطوة من خطوات التوجه لتحقيق التنمية.

¹ - محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 208.

² - رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية (دراسة شرعية لعدد منها)، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، (د.ت)، ص 19.

³ - أحمد ياسين، عزيز إسماعيل، التمويل الاستثنائي في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية العدد الخاص بمؤتمر الكلية، الجامعة العراقية، 2013، ص 469.

ج-تمويل بالمرابحة: تتم عملية البيع بالمرابحة بين البنك وعملية وذلك لتجسيد أهداف البنك الإسلامي الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تعبئة المدخرات عن أصحاب الفوائض المالية الذين لا يجدون مجال لتوظيفها ومساعدة أصحاب الخبرات بهذه الأموال وذلك بهدف زيادة معدلات الإنتاج، التي تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي ومنه رفع مستوى المعيشة، لوصول في الأخير إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.¹

¹ - قادري محمد الطاهر، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص ص 64-67.

خلاصة :

البنوك الإسلامية هي مؤسسات تراعي وتتقيد في وظائفها وأهدافها بقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والمدنية، لها عدة خصائص منها عدم التعامل بالربا، ارتباطها بالعقيدة الإسلامية بجميع الموارد وتقسيم مواردها المالية إلى قسمين موارد داخلية وتمثل في (حقوق المساهمين رأس المال، احتياطات، الأرباح غير الموزعة والمخصصات...) وموارد خارجية تتمثل في: (الودائع الجارية، الودائع الاستثمارية، الودائع الادخارية...)، لها عدة وظائف منها قبول الودائع، الحصول على الأموال على أساس المضاربة إصدار سندات المقارضة، كما لها عدة أهداف اجتماعية منها العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل واستخدام الزكاة والضرائب، كما لها أهداف مالية تتمثل في توفير السيولة والربحية، بجميع الفرائض المالية.

الفصل الثاني:

نظرة عامة حول التنمية

الاقتصادية

تمهيد :

أصبح إحداث التنمية الاقتصادية من أولويات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على السواء. وإن كانت التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها وأهدافها من بلد إلى آخر، ولذلك فقد تعددت المفاهيم التي تتناول هذا الموضوع،

وقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن الوسيلة الوحيدة التي أصبحت تفصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هي درجة التنمية في الاقتصاد.

1- تعريف التنمية الاقتصادية وفق المنظور التقليدي:

- **تعريف الأول:** هي إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنیان وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.¹

- **تعريف الثاني:** هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل.²

2- تعريف التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي:

- **تعريف الأول:** هي العمل في الإنتاج بكافة العناصر التي تؤدي إلى عمارة الأرض التي استخلف الله تعالى الإنسان في عمرتها، كما تشمل تسهيل جلب الرزق على الناس، والعدالة في توزيع نتائج عمليات النمو³، ولقوله تعالى:

﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ تَتَوَبُّوا إِلَىٰ رَبِّكَ قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾⁴.

¹ - أمجد سالم لطايفة، الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص267.

² - جلال خشيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط: <https://alukah.net>; date de consultation , 16/12/2018 ;13h15.

³ - سنوسي نسبية، مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص48.

⁴ - سورة هود، الآية 61.

- **تعريف الثاني:** هي عملية تغيير شاملة وهادفة، تحركها وتديرها آليات منضبطة تنسق بن خطواتها وترسم مراحلها وتنظم مؤسساتها وتوجه سيرها.¹

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.

أهداف التنمية الاقتصادية: إن أهداف التنمية الاقتصادية عديدة وتدور بمجملها حول رفع من الدخل القومي دون الزيادة مماثلة لها في السكان ولدى نعرض أهم أهدافها وهي:

(أ) **زيادة الدخل القومي الحقيقي:** وهو ذلك الدخل الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وهذه الزيادة في الدخل القومي تكون نتيجة لعدة عوامل تؤثر عليها، وهي تعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية على الإطلاق لدول المتخلفة اقتصاديا.²

(ب) **رفع مستوى المعيشي:** التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، إنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان، ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي، فإن هذا قد يحدث فعلا.³

(ج) **تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:** يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في طبقتين في المجتمع، طبقة غنية لديها ضعف الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، وبالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية أقل مما تذخره هذا ما يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي بعد فترة معينة، وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق الاستثمار هذه الأموال بدل اكتنازها.⁴

¹ - محمد فرحي، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام (الإطار العام والمقومات)، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة الأغواط، 2003، ص17.

² - سنوسي نسبية، مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 60 (بتصرف).

³ - كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1986، ص74.

⁴ - عظيم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر (مقارنة قبل وبعد 1988)، مذكرة ماستر (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر (سعيدة)، 2017، ص25.

المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية.

تتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في العنصرين التاليين وهما:

- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

يجب على الدول النامية أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية، للنهوض والركوب قطار الدول المتقدمة ولدى نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على تقليص الفجوة بينهم ومن هذه العوامل ما يلي: التبعية الاقتصادية للخارج، ضعف الجهاز المصرفي في التعبئة الادخار، نقص رؤوس الأموال، الزيادة السكانية الهائلة، انخفاض مستوى التعليم، ارتفاع نسبة الأمية.

- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادية: إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تعبئة، من أجل التخلص من التعبئة لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستعمال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا.¹

المطلب الرابع: متطلبات التنمية الاقتصادية.

لقيام التنمية الاقتصادية لابد من توفر عدة مطالب لتحقيقها ومنهم أهم هذه المتطلبات ما يلي:

1- التخطيط وتوفير والبيانات والمعلومات اللازمة.

2- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة توفير الموارد البشرية المتخصصة.

3- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

4- توفير الأمن والاستقرار اللازم.

5- نشر الوعي التنموي بين المواطنين.²

¹ - جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص25.

² - منشورة في موقع الانترنت على الرابط: <https://www.eliktisad.com>, date de consultation :Voire 16/12/2018,9h30.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية عدة نظريات تقوم عليها والمتمثلة فيما يلي:

1- نظرية الدفعة القوية: صاحب نظرية " روز نتشين رودان" الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق ولهذا فإن التقدم خطوة بخطوة في نظره لن يكون له تأثير في توسيع السوق وكسر حواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حد أدنى من جهد إنمائي ليتسنى المقاصد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، هذا يعني حد أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، والتي تقدر بنحو 13,2% من الخلل القومي خلال الخمس السنوات الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجياً.¹

2- نظرية النمو المتوازن: ارتبطت هذه النظرية بالاقتصاد "نيركس"، حيث ركز على ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكداً على أن توسيعه لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينما التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام القطاع الصناعي.²

3- نظرية أقطاب النمو: يعتبر فرانسو بيرو السباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو والتي اعتمدها فيما بعد "هيرشيمان"، حيث يرى صاحبها إن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة

¹ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص88-90.

² - بوزقرة كريمة، بركان كريمة، أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ألكلي محند أولحاج (البويرة)، 2015، ص10.

بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في جهات المجاورة عبر قنوات لشمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.¹

4- نظرية النمو الغير متوازن: انتقد "هيرشيمان" نظريتي أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، فهي لا تفتقر فقط لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، بل كذلك العرض المحدود من الاستثمارات، ولذلك أكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لان الاستثمار في القطاعات والصناعات الاستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى الاستثمار الجديدة، لأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مرحلتها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا (أرباح منظمين الخواص وأرباح اجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض القطاعات وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، وحيث أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات.²

5- نظرية التبعية: ظهرت في أمريكا اللاتينية فرنسا، تنظر هذه النظرية إلى بلدان النامية على أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية.³

¹ - كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بالكايد (تلمسان)، 2013، ص 65-9-66.

² - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 96-97.

³ - مرجع سابق، ص 97.

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية.

إن التنمية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية وهي:

أ-تراكم رأس المال: يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، ويتم توجيه هذه الموارد الاستثمار بدلا من الاستهلاك.¹

ب- الموارد البشرية: تعني الموارد البشرية القدرات والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا هاما جدا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، فإنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، فإن ثمار التنمية ناتجة على النشاط الإنساني.²

التقدم التكنولوجي: وتعني المعرفة قيام الإنتاج، وتستند على المعرفة العلمية وبعبارة أوسع فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع، على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة بالنسبة للمجتمع.³

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

من أكثر المؤشرات استخدامًا لقياس مستوى التنمية الاقتصادية التي تحققت في الدولة ما بالمقارنة بدولة أخرى هي:

- دليل التنمية البشرية وهو ما يخص الصحة والتعليم والخدمات بالإضافة إلى نسبة العاملين والبطالة.
- مستوى دخل الفرد وأيضاً القدرة الشرائية.
- انتشار التصنيع وهياكل بالإضافة إلى هياكل الإنتاج الأخرى.

¹ - كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 199.

² - بوزقرة كريمة، بركان كريمة، أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص 13.

³ - كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 201.

- ارتفاع نسبة العاملين بالصناعة.¹

المطلب الرابع: معوقات التنمية الاقتصادية.

تعرض لعملية التنمية في الدول المتخلفة العديد من العقبات التي تجعل هذه العملية تتحقق بشكل غير مرغوب فيه وهو ما يؤدي إلى استمرار التخلف الواقع ولعل أبرز هذه العقبات ما يلي:

1- الحلقات المفرغة: تعمل هذه الحلقة على إبقاء الدول المتخلفة في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي مختلفة، ومن أبرز نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشحة رأس المال مما تؤدي بضرورة إلى انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي وهي ما تعرف بالحلقة المفرغة للفقر، وبالتالي انخفاض الادخار وينجم عن ذلك انخفاض الاستثمار واستمرار بذلك التخلف.²

2- عقبة الحكومة في طريق التنمية: وتتمثل في كل من الاستقرار السياسي الذي يتعين على الحكومة على توفير بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة، والاستقرار السياسي الذي يتوجب على الدولة أن تحققه من أجل رسم السياسات الاقتصادية ملائمة لمصلحة البلاد وفي خلاف ذلك رسم سياسات اقتصادية لغير صالحها وهي تشكل عقبة في طريق التنمية والدعم الحكومي للتنمية من خلال اتخاذ الحكومة القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية.³

3- العقبات الاجتماعية: إن منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع يقود عادة إلى أنظمة سياسية معنية إما أن تعيق أو تشجع النمو الاقتصادي الحديث، وبذلك فإن لهم القيم أثر مباشر على التنمية ومن العقبات الاجتماعية ما يلي:

أ- التنظيم: حيث أن الدول النامية تفتقر للمنظمين الرواد، الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية.

¹ منشورة في موقع الانترنت على الرابط: Voire :<https://digiurbst.blogspot.com>, date consultation,20/12/2018,21h00.

² أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص ص217-218.

³ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 156.

ب- دوافع التنمية: هي التي تدفع الإنسان للعمل والجد للوصول إلى تحقيق الأهداف.¹

4- عوائق دولية في طريق التنمية: يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبات الرئيسية للتنمية تتمثل في العوامل الخارجية، أكثر منها في العوامل الداخلية، إن الأفكار قد تضمنت في نظرية التبعية الدولية في العلاقات الدولية غير المتكافئة التي نتجت عنها إضافة إلى سياسات التجارة المفروضة على البلدان النامية، ولهذا فإن هذه الصناعات لم تتطور، كما أن التجارة الحرة قد قضت على الصناعات التقليدية والحرفية لدى البلدان النامية الأمر الذي ساهم في تأخر تطور هذه البلدان.²

¹ - بوزقرة كريمة، بركان كريمة، أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص 22-23.

² - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 159.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة الاطار العام للتنمية الاقتصادية، من خلال تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية من ناحية كل من المنهج الوضعي والمنهج الإسلامي الذي اعتبرها شاملة للإنسان، لكونه خليفة الله في الأرض وقمنا بدراسة في المبحث الثاني النظريات وأهم المعوقات التي تبقي الدول في دائرة التخلف المتبعة والمؤشرات التي نعتمد عليها لقياس درجة التقدم في التنمية في أي بلد.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لمجموعة البركة
المصرفي

تمهيد:

إن البنوك تخلف حسب المبادئ التي تتماشى معها فهناك البنوك التقليدية التي تقوم على أساس الربح السريع سواء كان ذلك نتيجة تعب أو على أساس زيادة دون مراعاة مصدرها منها الربا عن الإقراض وما شابه أما خلاف ذلك تمثل في البنوك الإسلامية التي تسعى جاهدة للحد والكف ونشر الوعي وبيان مخاطر هذه الأرباح وهذا على أساس التي تقوم عليه وهي تحريم التعامل بالربا التي نشأة مؤخرا وتكتلت فيما بعد وأصبحت تسمى بمجموعة البركة المصرفية وهي تقوم وفقا للمبادئ الشريعة الإسلامية وهذه مجموعة تسعى لتحقيق النماء وذلك من خلال البرامج التي تقدمها ومحاولة تطبيقها على أكمل وجه وهذا ما نستعرضه في هذا الفصل لذي قسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم مجموعة البركة المصرفية.

المبحث الثاني: مجالات التنمية التي ساهمت فيها مجموعة.

المبحث الأول: تقديم مجموعة البركة المصرفية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مجموعة البركة المصرفية.

مجموعة البركة المصرفية عبارة عن تكتل عدة بنوك إسلامية تسعى لتحقيق الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية.

أولاً: نشأة مجموعة البركة المصرفية:

رغم أن مجموعة البركة المصرفية حديثة النشأة نسبياً، إلا أن جذورها تعود إلخو 30 عاماً مضت، ولقد نشأت المجموعة نتيجة لقيام الشيخ صالح عبد الله الكامل بتوحيد مختلف مصالحه في 10 بنوك إسلامية وذلك لإعطاء دفع قوي وتحديد هدف أوضح لرؤيته في إنشاء مجموعة مصرفية عالمية مقرها المنامة البحرين.

ولأنها كانت تستمد الإلهام من الممارسات والقيم تعود قروناً إلى فجر الإسلام، إلا أن العمل المصرفية الإسلامية الحديثة بدأ بدايات الستينات بشكل متزامن في كل من مصر وماليزيا عام 1962، حيث أنشئ صندوق الحج من الأشخاص الذين ينوون القيام بالحج إلى مكة واستثمار العائدات وفقاً للقانون الإسلامي، وفي نفس الفترة تقريباً تم إنشاء سلسلة من بنوك الادخار والاستثمار الصغيرة في ريف مصر، بداية من عام 1963 في قرية ميت غمر وذلك لتقديم خدمات بنكية بدون فوائد ربوية.¹

لقد ظلت الفكرة تتطور نظرياً حتى عام 1974 عندما تم تأسيس أول بنك إسلامي تجاري في دبي، الإمارات العربية المتحدة كما شهد العام نفسه التوقيع على اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية باعتباره مصرفاً حكومياً لدول العالم الإسلامي، يتمثل الهدف الرئيسي للبنك الإسلامي في تمويل مشاريع التنمية في الدول الإسلامية وفقاً لقواعد وأخلاقيات التمويل الإسلامي، وقد تبع ذلك بوقت قصير تأسيس بنك فيصل الإسلامي في مصر والسودان (1977)، وبنك البحرين الإسلامي والبنك الأردني (1987).²

¹ - مجموعة البركة المصرفية على الرابط:

voire:https://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=70.date de consultation,15/03/2019,21h50

² - مجموعة البركة المصرفية على الرابط: https://www.albaraka.bh/ar/default.asp?action=article&id=64.date de consultation,19/03/2019

بحلول منتصف الثمانيات تم تأسيس بنك البركة الإسلامي عام 1984، ويعتبر من البنوك الرائدة في مجال تقديم المنتجات المالية المبتكرة والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وأخذ مجموعة البركة النمو والانتشار في جغرافي واسع ممثل في وحدات بنكية ومكاتب تتمثل في 17 دولة، حيث تدير أكثر من 700 فرع، وللمجموعة حاليا تواجد في كل من الأردن، مصر، تونس، البحرين، الجزائر، باكستان، لبنان، السعودية، سوريا، المغرب، السودان، تركيا، جنوب إفريقيا وألمانيا بالإضافة إلى فرع واحد في العراق ومكاتبين تمثيل في كل من إندونيسيا وليبيا.¹

ثانيا: تعريف مجموعة البركة المصرفية:

- هي أحد المؤسسات المالية البحرينية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وتقديم منتجات المالية المبتكرة والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، بما في ذلك الاستثمارات، والتجارة الدولية وإدارة السيولة قصيرة الاجل، وتمويل الأفراد.
- هي بنك تجزئة إسلامي مرخص من قبل بنك البحرين المركزي ومسجل في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة البحرينية تحت سجل تجاري رقم 14400 ويبلغ رأس مال بنك المصرح به 600 مليون دولار أمريكي والمدفوع 122.5 مليون دولار أمريكي.²
- هي شركة مساهمة عامة بحرينية مدرجة في بورصة البحرين وسوق ناسداك دبي، تقدم المجموعة خدمات مصرفية للأفراد والشركات والخدمات الاستثمارية وخدمات الخزينة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.³

¹ - مجموعة البركة المصرفية على الرابط، مرجع سابق: <https://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=70>. date de consultation , 15/03/2019,21h50.

² - مجموعة البركة المصرفية على الرابط، مرجع سابق: <https://www.albaraka.bh/ar/default.asp?action=article&id=64>. date de consultation ,21/03/2019,17h05.

³ - مجموعة البركة المصرفية على الرابط، مرجع سابق: <https://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=70>. date de consultation ,13/03/2019,09h11.

المطلب الثاني: أهداف مجموعة البركة المصرفية.

تسعى مجموعة إلى وصول لأهداف المسطرة وفقا للاستراتيجية المتبعة ومن بين أهدافها كالتالي:

✓ **خلق فرص عمل:** تسعى المجموعة إلى خلق فرص عمل في المجتمعات التي تعمل بها، وذلك من خلال تمويل مشاريع جديدة ودعم المشاريع القائمة للعملاء.

✓ **تمكين من خلال التعليم:** تلتزم المجموعة البركة بتحسين الطرق إلى تسفر عن تحقيق مستويات عالية الجودة من التعليم، مع تقديم إسهامات مالية سخية للمؤسسات التعليمية العامة والخاصة في المجتمعات التي تعمل بها.

✓ **تحسين الرعاية الصحية:** نؤمن بأن توفير الرعاية الصحية عالية الجودة أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وتحرص مجموعة البركة على تقديم الدعم المالي لمزودي خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك المستشفيات المتخصصة.

✓ **تقديم حلول اجتماعية مبتكرة:** سوف تتضافر جهود مجموعة البركة مع العملاء الذين يشاركونها في رؤية طموح المسؤولية الاجتماعية، مع تفضيل التعاون مع العملاء القادرين على إضافة المزيد من فرص العمل، وخلق فرص اقتصادية، وإنجاز أعمالهم بما يعزز الأهداف العالمية، وتسعى مجموعة تطوير أهداف البركة كل عام ومتابعة مدى التقدم الذي حققته بشكل دوري.

✓ **تنمية المجتمع:** وذلك من خلال تركيز استثمارات الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع على الاستثمار في مشاريع تساعد على الارتقاء بحياة المجتمع وخدمة أفراد، وتحرص على تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم بناء وحدات سكنية مناسبة التكاليف وتوفير خدمات صحية لأفراد المجتمع، فضلا عن الأنشطة ذات الصلة والتي تسعى إلى تحسين ظروف الحياة في المجتمعات التي نعمل بها.¹

¹-مجموعة البركة المصرفية على الرابط، مرجع سابق:

voire :<https://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=70.dat> de consultation,08/03/2019,17h26.

المطلب الثالث: خدمات المصرفية.

للمجموعة البركة عدة خدمات تقوم بها والمتمثلة فيما يلي:

الحساب الجاري: حساب تحت الطلب معفى من الأرباح ولا يتحمل الخسارة ومصمم خصيصا لتلبية احتياجات المتعاملين، ويحق لهم إيداع أو سحب الأموال عبر الشيكات أو صرافي الفروع أو من خلال أجهزة الصراف الآلي، ويتوفر هذا الحساب للشركات والمؤسسات الخاصة والهيئات الاجتماعية والنوادي وغيرها.

حساب التوفير: وهو مصمم خصيصا لتلبية احتياجات ومتطلبات المتعاملين الذين يقومون بتفويض البنك باستثمار أموالهم المودعة، ويستطيع المتعاملين إيداع الأموال أو سحبها في أي وقت كان وتحتسب الأرباح شهريا وفقا للنسبة المعلنة من قبل البنك، وقيمة مشاركة الأرباح لدى البنك البركة الإسلامي تجعل من هذا الحساب الأفضل من نوعه في السوق.

حسابات الاستثمار المشتركة: يرتبط أصحاب الحسابات الاستثمارية هذه بالبنك بعقد المضاربة الشرعي حيث يعتبر المودعون مجتمعين (رب المال) ويعتبر البنك (عاملا على المال) ويفوض المدعون البنك في اختيار مجالات الاستثمار والمشروعات المناسبة ويتم اقتسام الأرباح الناتجة حسب الاتفاق المسبق بين الطرفين، أما في حالة خسارة يتحملها المودعون المستثمرون بقدر مساهمة كل منهم بما في ذلك البنك.

بطاقة تقسيط: هي أداة تمويل إسلامية تم تصميمها خصيصا للمساعد على شراء السلع وتسديد قيمتها على أقساط مرنة (الدفع المرن) على فترات زمنية حسب اختيار العميل، وما يميزها ويجعلها فريدة من نوعها هو إمكانية الحصول على العديد من التسهيلات المالية عن طريق بطاقة واحدة في نفس الوقت¹.

¹ - مجموعة البركة المصرفية على الرابط، مرجع سابق :

المطلب الرابع: المبادئ الأساسية وصيغ التمويل لمجموعة البركة.

أولا: المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي.

تستمد مبادئ التمويل الإسلامي من القرآن الكريم والذي يؤمن المسلمون بأنه كلمات الله سبحانه وتعالى الحق كما أوحى بها للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ويمكن تلخيص هذه المبادئ الإسلامية للتمويل في أربعة مفاهيم كما يلي:

1- **تحريم الفائدة أو الربا:** تحريم الكامل للفائدة (الربا) آخذا وعطاء، لأن المال وحده لا يستطيع تحقيق أرباح، وعندما يتفشى الربا في الاقتصاد بأكمله فإن ذلك رفاه كل فرد يعيش في ذلك المجتمع للخطر، عندما يبدي المستثمرون اهتماما أكبر بمعدلات أسعار الفائدة والعائد المضمون أكثر من اهتمامهم بكيفية استخدام الأموال، فإن النتائج لا يمكن إلا أن تكون سلبية.

2- **المعايير الأخلاقية:** المبدأ الثاني يتعلق بالمعايير الأخلاقية، عندما يقوم المسلم باستثمار أمواله في شيء ما فإنه واجبه الديني يحتم عليه التأكد من أن ما يقوم بالاستثمار فيه هو أمر جيد ومفيد، ولهذا السبب فإن الاستثمار الإسلامي يتطلب إجراء دراسة جادة عن المشروع الذي سيتم الاستثمار فيه وسياسته والمنتجات التي سوف ينتجها والخدمات التي سيقدمها وتأثير هذه جميعها على المجتمع والبيئة، ولذا يجب على المسلم أن يلقي نظرة متمعنة على العمل الذي سيكون على وشك المشاركة فيه.

3- **القيم الأخلاقية والاجتماعية:** حيث يدعو القرآن الكريم جميع أتباعه إلى رعاية الفقراء والمعززين ومساعدتهم، وعلى هذا يتوقع من المؤسسات المالية الإسلامية أن توفر خدمات خاصة للمحتاجين من الناس، وهذا لا يقتصر على مجرد الهبات والتبرعات الخيرية بل اتخذ أيضا طابعا مؤسسيا في العمل المصرفي الإسلامي في شكل قروض بدون أرباح أو عمولات وهو ما يعرف بالقرض الحسن.

4- **المسؤولية عن المخاطر التجارية:** ويتعلق هذا المبدأ بالمفهوم الشامل للعدالة والإنصاف، وهي فكرة وجوب أن تشارك جميع الأطراف المعنية على حد سواء في المخاطر والربح من أي عمل، لكي يكون مستحقا لأي عائد، يجب على مقدم التمويل تحمل مخاطر هذا العمل أو النشاط التجاري

أو تقديم بعض الخدمات الأخرى مثل توفير الأصول، وإلا فإن مقدم التمويل، من جهة نظر الشريعة الإسلامية، ليس فقط طفيلي بل آثم أيضا. وهذا المبدأ مستمد من الحديث النبوي الشريف "الخراج بالضمان"، ومعنى هذا هو المرء يصبح مستحقا للربح الشرعي عن جميع الأشكال الأخرى للمكاسب، ولذا لكل مؤسسة إسلامية مجلس استثماري يعرف باسم هيئة الرقابة الشرعية.¹

ثانيا: صيغ التمويل المطبقة في المجموعة البركة:

مادام مجموعة البركة تتماشى وفقا للأحكام الربعية الإسلامية فلا بد ان تطبق صيغها في معاملاتها

المرابحة: تعتبر الرابحة صيغة إسلامية لتمويل الأصول، وهو تمويل محدد المدة والربح، وفي هذه المراجعة يشتري البنك العين المحددة التي يريدھا المتعامل، وبعد أن يملكها حقيقة ويدخلها في ضمانه يبيعها له بمثل ما اشتراها به، مع زيادة ربح يتفق على مقداره عند التعاقد، ومراجعة المؤسسات التجارية تخدم احتياجات المشاريع والأعمال التجارية بالمؤسسات التجارية.

الإجارة: يؤجر البنك عملائه ممتلكات منقولة وغير منقولة، مع إمكانية تملك المتعامل للعين المؤجرة في نهاية مدة عقد الإجارة أو عدمها، حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين.

الاستئصال: وهي صيغة لتمويل المشاريع البناء والصناعة، مثل بناء العمارات ونحو ذلك، وميزة الاستئصال أنه يتيح بيع ما لا يوجد عند التعاقد مع إمكانية الدفع العاجل أو الآجل.

المشاركة: المشاركة عقد يتفق بواسطة البنك والمتعامل على مصدرهما المالية لأجل إنشاء أو تشغيل عمل أو صناعة التعهد بأي نوع من المشاريع الأعمال، ويتفقان على إدارة ذلك وفقا لشروط العقد والربح والخسارة يقسمان بين الطرفين بنسبة مشاركتهما في رأس المال المستثمر، ويمكن أن تختلف نسبة المشاركة في رأس المال وفقا لما يتولاه أحد الطرفين من أعمال إضافية.²

¹ - مجموعة البركة المصرفية على الرابط، مرجع سابق: <https://www.albaraka.com/ar/default.asp?> :voire

action= category&id=70.date de consultation,08/03/2019,17h33.

² - مجموعة البركة المصرفية على الرابط، مرجع سابق: <https://www.albaraka.bh/ar/default.asp?action=> :voire
article&id=64.date de consultation,21/03/2019,19h15.

المبحث الثاني: مجالات التنمية التي ساهمت فيها مجموعة البركة.

المطلب الأول: مساهمة مجموعة البركة في قطاع الصناعة.

عملت مجموعة البركة المصرفية على إنماء المجتمعات ومحاولة خروجهم من دائرة التخلف وذلك من خلال سعي إلى تحقيق رفاه وترقية رغبات الأفراد من خلال توفير كل مستلزمات الحياة من مناصب العمل ومكافحة الكسل وتتحلى هذه في الصناعة التي تعتبر بمثابة ركيزة أساسية لتقدم الدول وتسعى المجموعة بدرجة الأولى إنماء الدول الإسلامية وخاصة الدول التي لها فروع من مجموعة البركة ولهذا سنستعرض دور مجموعة البركة في مجال الصناعة لسنتين 2015 و 2017 لبعض الدول ومقارنتها.

جدول رقم (01): مساهمة بعض الدول في تنمية قطاع الصناعة لسنة 2015

الدول	اسم البنك	قيمة المساهمة في المجموع (ألف الدولار الأمريكي)	قيمة المساهمة في مجال الصناعة (ألف الدولار الأمريكي)	نسبة مساهمة %
مصر	بنك البركة مصر	274558	49097	18
السودان	بنك البركة السودان	6708	7	0.1
الأردن	بنك الإسلامي الأردني	947570	16763	2
تونس	بنك البركة تونس	15152	1372	9

المصدر: مجموعة البركة المصرفية، تقرير المسؤولية الاجتماعية، البحرين، 2015.

التحليل:

تشير نتائج الجدول رقم (01) إلى أن دولة مصر تساهم في مجال الصناعة بمبلغ قدره 49097000 دولار أمريكي من إجمالي الفرص الاقتصادية خارج تنمية المجتمع يقدر بـ: 274558000 دولار أمريكي أي ساهمة بنسبة 18%،

في حين السودان ساهمة بـ: 7000 دولار أمريكي من إجمالي 6708000 دولار أمريكي بنسبة مساهمة 0.1%، أما الأردن فساهمت بـ: 16763000 دولار أمريكي من مجموعته الذي بلغ 947570000

الفصل الثالث:.....دراسة ميدانية لمجموعة البركة المصرفية

دولار أمريكي بنسبة تقدر بـ: 2%، وفيما يخص تونس فنجد أن قيمة المساهمة بلغت 1372000 دولار أمريكي من إجمالي بلغ 15152000 دولار أمريكي وبنسبة تقدر بـ: 9%.

الجدول رقم (02): مساهمة بعض الدول في قطاع الصناعة لسنة 2017.

الدول	اسم البنك	قيمة المساهمة في المجموع (ألف دولار أمريكي)	قيمة المساهمة في مجال الصناعة (ألف دولار أمريكي)	نسبة المساهمة %
مصر	بنك البركة مصر	39855	9661	24
السودان	بنك البركة السودان	180705	27589	15
الأردن	بنك الإسلامي الأردني	209796	25971	12
تونس	بنك البركة تونس	55	1	2

المصدر: مجموعة البركة المصرفية، تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، البحرين، 2017.

التحليل:

تشير نتائج الجدول رقم (02) أن مصر ساهمة في الصناعة بمبلغ قدر بـ: 9661000 دولار أمريكي من إجمالي الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية خارج تنمية المجتمع 39855000 دولار أمريكي وذلك بنسبة مساهمة بلغت 15%، وساهمت الأردن بـ: 25971000 دولار أمريكي من مجموع برامجه يقدر بـ: 209796000 دولار أمريكي وبنسبة 12%، أما الدولة تونس فساهمت بمبلغ قدرة بـ: 1000 دولار أمريكي من إجمالي 55000 دولار أمريكي أي بنسبة 2%.

مقارنة نتائج الجدولين (01) و (02):

مقارنة بالنسبة لكل دولة:

من خلال نتائج الجدول رقم (01) والجدول رقم (02) نلاحظ أن مصر تعمل جاهدة على زيادة وترقية قطاع الصناعة وذلك من خلال ارتفاع في نسبة المساهمة على الرغم من انخفاض قيمة المجموع للفرص

الاقتصادية خارج تنمية المجتمع المقدّر بـ: 234703000 دولار أمريكي أي انخفاض في قيمة المساهمة بمبلغ 39436000 دولار أمريكي وهذا يعني أن مصر تسعى لازدهار الصناعة وتقديم أكبر نسبة لهذا المجال.

أما السودان فنلاحظ أنها أعطت قفزة طويلة وذلك من خلال نسبتها التي كانت سنة 2015 تقدر بـ: 0.1% والتي أصبحت سنة 2017 تقدر بـ: 15% وذلك من خلال مضاعفة مبلغها الإجمالي بـ: 27 مرة بين سنتين.

وفيما يخص الأردن نلاحظ أن هي الآخرة أعطت قفوة نوعية بين السنتين إلا أن إجماليها انخفض بقيمة 737774000 دولار أمريكي وبذلك انخفاض في قيمة المساهمة الموجهة للصناعة بنسبة 1.5 مرة. وبالنسبة لتونس نجد أن هناك انخفاض في كل من قيمة المساهمة وإجماليها وفي نسبة المساهمة مقدرة بـ: 7%.
مقارنة بين الدول خلال الفترة (2015-2017):

من خلال الإحصاءات الموجودة لدينا نلاحظ أن الدولة مصر متقدمة في مجال الصناعة في كلا السنتين بنسبة طفيفة نوعا ما تليها السودان التي تميزت بالتقدم مميز لدولة وبعدها الأردن التي عرفت تقدم ملحوظ في حين أن تونس كانت آخرهم وذلك راجع لانخفاض الكبير في نسبة المساهمة.

المطلب الثاني: مساهمة مجموعة البركة في قطاع الزراعة.

ساهمت مجموعة البركة بدعم العديد من المشاريع التي تسعى إلى التنمية الاقتصادية ومن بين هذه المشاريع دعم القطاع الزراعي في عدة دول التي لديها فروع فيها هذا المجال واستغلال الأراضي البور فيما له نفع يجعل الدول ذات محل ومركز استراتيجي لنهوض باقتصاد ناجح وقوي ولهذا سنستعرض عدة مبالغ التي ساهمة بها كل دولة من بين العينة المدروسة لسنتين 2015 و 2017.

الجدول رقم (03): مساهمة عدة دول في قطاع الزراعة لسنة 2015.

الدول	اسم الدولة	قيمة المساهمة من المجموع (ألف دولار أمريكي)	قيمة المساهمة في مجال الزراعة (ألف دولار أمريكي)	نسبة المساهمة %
باكستان	بنك البركة باكستان	449517	6934	2
الأردن	بنك الإسلامي الأردني	947570	3238	0.3
السودان	بنك البركة السودان	6708	3256	49

المصدر: مجموعة البركة المصرفية، تقرير برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية، البحرية، 2015.

التحليل:

تشير النتائج الجدول رقم (03) أن دولة باكستان ساهمة 449517000 دولار أمريكي من إجمالي ومساهمة بقيمة 6934000 دولار أمريكي في مجال الزراعة وموافق لها بنسبة 2%، أما الأردن فساهمة بقيمة 3238000 دولار أمريكي خاصة بقطاع الزراعة ومبلغ يقدر بـ: 94757000 دولار أمريكي من إجمالي أي ساهمة بنسبة 0.3%، في حين ساهمة السودان بقيمة 3256000 دولار أمريكي من مجال الزراعة من أجمالها مقدر بـ: 6708000 دولار أمريكي وهذا يعني أنها خصصت 49% من 100% خاصة بالمجال الزراعي.

الجدول رقم (04): مساهمة بعض الدول في قطاع الزراعة لسنة 2017.

الدول	اسم البنك	قيمة المساهمة من المجموع (ألف دولار أمريكي)	قيمة المساهمة في مجال الزراعة (ألف دولار أمريكي)	نسبة المساهمة %
باكستان	بنك البركة باكستان	548466	21791	4
الأردن	بنك الإسلامي الأردني	209796	7171	3
السودان	بنك البركة السودان	180705	18930	11

المصدر: مجموعة البركة المصرفية، تقرير الاستدامة المسؤولية الاجتماعية، البحرية، 2017.

التحليل:

تشير نتائج الجدول رقم (04) إلى أن باكستان تساهم في قطاع الزراعة بمبلغ قدرة ب: 21791000 دولار أمريكي من إجمالي برامج الفرص الاقتصادية خارج تنمية المجتمع المقدرة ب: 548466000 دولار أمريكي وهذا مقدار بنسبة 4%، وفيما يخص الأردن فساهمة بقيمة للمجال الزراعي مقدرة ب: 7171000 دولار أمريكي ومن إجمالي قدر ب: 209796000 دولار أمريكي وهي بنسبة 3%، أما السودان فساهمت في مجال الزراعة بمبلغ 18930000 دولار أمريكي من مجموع مقدار ب: 180705000 دولار أمريكي الذي توافقت بنسبة 11%.

المقارنة بين نتائج الجدول رقم (03) والجدول رقم (04):

مقارنة كل دولة خلال فترة (2015 و 2017):

من خلال مقارنة الجدولين رقم (03) ورقم (04) نلاحظ أن باكستان ارتفع مجموع برنامج الفرص الاقتصادية خارج تنمية المجتمع بمقدار 98949 دولار أمريكي وهذا يدل على أن هناك ارتفاع في مبالغ المساهمة بها في قطاع الزراعة ويتوافق مع المبلغ الذي كانت فارق بين السنتين 2015 و 2017 المقدّر بـ: 14857 دولار أمريكي أي ارتفاع موازي لهذا المبلغ بنسبة بلغت سنة 2017، 4% في حين كانت النسبة سنة 2015، تقدر بـ: 2%.

أما الأردن فهي مثل سابقها عرفت ارتفاع في قيمة المساهمة في قطاع الزراعة بمقدار 3933000 دولار أمريكي وارتفاع في قيمة المساهمة من 0.3% إلى 3% رغم انخفاض إجماليها بمبلغ قدر بـ: 737774000 دولار أمريكي.

ودولة السودان عرفت انخفاض في نسبة المساهمة من 49% إلى 11% على عكس قيمة المساهمة في المجال ومجموعها التي عرفت فيه ارتفاع ملحوظ على التوالي: 15674000 دولار أمريكي و 173997000 دولار أمريكي بين سنة 2015 وسنة 2017 وهذا يعني أن السودان تغلب مساهماتها على حساب القطاع الزراعي.

مقارنة بين الدول خلال نتائج السنتين:

من خلال نتائج الجدولين (03) و(04) نلاحظ أن الأردن تعرف نوع من التطور في قطاع الزراعة وذلك من خلال ارتفاع في نسبة المساهمة من 0.3% إلى 3%، تليها باكستان التي عرفت بارتفاع طفيف بمقدار 2%، أما الدولة ذات المركز الثالث كانت السودان التي انخفض نسبة المساهمة فيها من 49% إلى 11%.

المطلب الثالث: مساهمة مجموعة البركة في قطاع التعليم.

إن مجموعة البركة المصرفية وضعت اهداف مسطرة تسعى لتحقيقها ومن بين هذه الأهداف تمكن التعليم، وذلك من خلال تقديم تمويل والتبرعات الطائلة للمؤسسات التعليمية بهدف رفع كفاءة ومستويات هذه الأجيال واستثمار هذه الثروة البشرية في المستقبل، وهذا التدعيم من طرف برنامج الخيري الذي يسعى للمساهمة في قطاع التعليم، ولهذا اخترنا بعض الدول لمعرفة مدى مساهمتها في مجال التعليم لكل من السنتين 2015 و 2017.

الجدول رقم (05): مساهمة دول المجموعة في قطاع التعليم لسنة 2015:

الدول	اسم البنك	قيمة المساهمة من المجموع (ألف دولار أمريكي)	قيمة المساهمة في المجال التعليم (ألف دولار أمريكي)	نسبة المساهمة %
لبنان	بنك البركة لبنان	546	21	4
سورية	بنك البركة سوريا	16	10	63
البحرين	بنك البركة الإسلامي	2095	481	23
تركيا	بنك البركة تركي	3056	2443	80
الجزائر	بنك البركة الجزائري	4564	3636	80

المصدر: مجموعة البركة المصرفية، تقرير المسؤولية الاجتماعية، البحرين، 2015.

التحليل:

تشير نتائج الجدول رقم (05) أن دولة لبنان ساهمة في هذا القطاع بمبلغ قدره بـ: 21000 دولار أمريكي من إجمالي مبلغ 546000 دولار أمريكي وذلك يتوافق مع نسبة 4%، في حين أن سورية ساهمة من إجمالي المقدار بـ: 16000 دولار أمريكي بمبلغ 10000 دولار أمريكي للقطاع التعليم أي بنسبة 63%، أما البحرين لاحظنا أنها ساهمت بمبلغ من إجمالي بـ: 2095000 دولار أمريكي للقطاع التعليم بمقدار بـ: 481000 دولار أمريكي وقدرت المساهمة بـ: 23%، وبالنسبة لتركيا ساهمت من إجمالي

الفصل الثالث:..... دراسة ميدانية لمجموعة البركة المصرفية

البرنامج الخيري بمبلغ قدره: 3056000 دولار أمريكي وساهمة للقطاع التعليم بمبلغ 3636000 دولار أمريكي وقدرت المساهمة من إجمالي مقدار بـ: 4564000 دولار أمريكي ونسبة مقدرة بـ: 80%.

الجدول رقم (06): مساهمة دول المجموعة في قطاع التعليم لسنة 2017

الدول	اسم البنك	قيمة المساهمة من المجموع (ألف دولار أمريكي)	قيمة المساهمة في المجال (ألف دولار أمريكي)	نسبة المساهمة %
لبنان	بنك البركة لبنان	138	3	2
سورية	بنك البركة سورية	174	22	13
البحرين	بنك البركة الإسلامي	382	159	42
تركيا	بنك البركة تركي	2014	1378	68
الجزائر	بنك البركة الجزائري	722	439	61

المصدر: مجموعة البركة المصرفية، تقرير الاستدامة الاجتماعية، البحرية، 2017.

التحليل:

تشير نتائج الجدول رقم (06) ان دولة لبنان تساهم في قطاع التعليم بمبلغ قدرة بـ: 3000 دولار أمريكي من إجمالي برنامج الخيري المقدّر بـ: 138000 دولار أمريكي وهذا مقدّر بنسبة 2%، أما بالنسبة لسورية فساهمة بمبلغ من إجمالي مقدّر بـ: 174000 دولار أمريكي ومساهمة في قطاع التعليم بـ: 22000 دولار أمريكي ونسبة 13% ، وفيما يخص البحرين فقد ساهمت بـ: 159000 دولار أمريكي من إجمالي مقدّر بـ: 382000 ونسبة مساهمة بلغت 42%، وبالنسبة لتركيا ساهمت من إجمالي المقدّر بـ: 2014000 دولار أمريكي وقدرت مساهمة للقطاع التعليم بـ: 1378000 دولار أمريكي وقدرت النسبة بـ: 68%، في حين ساهمت الجزائر بمبلغ 722000 دولار أمريكي للقطاع التعليم وبمبلغ 439000 دولار أمريكي من إجمالي وبلغت نسبته بـ: 61%.

المقارنة بين نتائج الجدول رقم (05) والجدول رقم (06):

مقارنة كل جدول خلال الفترة (2015-2017):

من خلال نتائج الجدولين رقم (05) ورقم (06) نلاحظ أن دولة لبنان كان هناك انخفاض في نسبة المساهمة للقطاع التعليم بمقدار 2%، مع مرافقة ذلك انخفاض في كل من اجمالي ومبلغ مخصص لقطاع التعليم على التوالي: 4 مرات و 7 مرات.

حيث أن سورية قدرت نسبة المساهمة سنة 2015 بـ: 63% وفي سنة 2017 انخفضت إلى 13% أي بنسبة 50% مع ارتفاع في إجمالي بمقدار 158000 دولار أمريكي وارتفاع قيمة المساهمة بـ: 22000 دولار أمريكي.

أما البحرين لاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة المساهمة بـ: 19% برغم من انخفاض في قيمة إجمالي وقيمة المساهمة للقطاع التعليم على التوالي: 1713000 دولار أمريكي و 32200 دولار أمريكي. ودولة تركيا عرفت انخفاض في نسبة المساهمة من 80% إلى 68% مع انخفاض في قيمة المساهمة في المجال التعليم مقدرة بـ: 22% ومجموعها التي عرفت فيه انخفاض ملحوظ قدر بـ: 1042000 دولار أمريكي. في حين أن الجزائر ساهمت سنة 2015 بنسبة 80% وسنة 2017 بلغت نسبة إلى 61% صاحب هذا انخفاض، انخفاض في كل من قيمة المساهمة لمجال التعليم بمقدار 3197000 دولار أمريكي ومن قيمة الإجمالي بمقدار 3842000 دولار أمريكي.

من خلال نتائج الجدولين (05) و(06) نلاحظ أن تركيا تعرف نوع من التطور في قطاع التعليم رغم انخفاض في نسبة من 80% إلى 68%، تليها الجزائر برغم من انخفاض بمقدار 19%، أما البحرين شهدت ارتفاع في نسبة المساهمة التي بلغت سنة 2017 إلى 42%، والدولة ذات المركز الرابع كانت لبنان عرفت انخفاض طفيف بـ: 2%، في حين سورية أخذت المركز الأخير وذلك بسبب انخفاض السريع في نسبة المساهمة فيها من 63% إلى 13%¹.

خلاصة الفصل:

¹ - مجموعة البركة المصرفية على الرابط، مرجع سابق:

يعتبر هذا الفصل استخلاص وإسقاط الواقع النظري على البنوك الإسلامية ودورها في مجالات التنمية وتم الدراسة الميدانية على المجموعة البركة المصرفية، ومدى تحقيق أهدافها المسطرة وكيفية تطبيقها على الواقع مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، ومدى مساهمة فروعها عبر الدول في مجالات التنمية الاقتصادية من خلال الصناعة والزراعة والتعليم.

خاتمة

خاتمة:

أصبحت التنمية الاقتصادية مطلبا عالميا يسعى إليه العالم أجمع خصوصا مع الفترة الأخيرة، ولا يمكنه تحقيق التنمية إلا إذا تم تمويلها من طرف البنوك، حيث الدول العالم تقدر بدرجة تطورها بمدى استجابتها لمتطلبات مجتمعتها وتحقيق الرفاهية والرقى، وتختلف طرق التمويل التنمية بحسب اختلاف مبادئ وقواعد التي تتماشى معها، حيث البنوك المدروسة هي البنوك الإسلامية وهي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن صيغ التي تطبقها المراجعة والمضاربة والمشاركة وغيرها من الصيغ التمويلية، وللارتباط موجود بين البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية، ولقد حاولنا في سياق البحث عبر فصلين الإجابة على هذه الإشكالية بدءا باستعراض ماهية البنوك الإسلامية وأهم الأهداف وخدمات التي تقدمها وأنواعها، مروراً إلى ماهية التنمية الاقتصادية ونظرياتها ومؤشراتها، وربط كلامها في الصيغ المطبقة من خلال مجالات التنمية من الصناعة والزراعة والتعليم.

أولاً: نتائج البحث

فمن خلال هذه الدراسة نستنتج، ما يلي:

- ✓ الميزة الأساسية للبنوك الإسلامية هي الاعتماد على مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقوم بمنح التمويل على أساس الصيغ التمويلية الإسلامية؛
- ✓ البنوك الإسلامية مؤسسة مالية أنشأت لتطبيق حطم الله في المال، وذلك وفقاً لأحكام وضعها الإسلام لتسخير المال لخدمة أفراد المجتمع؛
- ✓ تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم التطورات الفكر التنموي الحديث، ويرى الإسلام بأنها مرتبطة بتحقيق التنمية الاجتماعية؛
- ✓ تلعب البنوك الإسلامية دوراً فعالاً من خلال الصيغ التمويل الإسلامية من مشاركة ومراجعة ومضاربة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تتجلى التنمية الاقتصادية في المجموعة البركة المصرفية من خلال تنمية الزراعة والصناعة والتعليم.

ثانياً: الاقتراحات

مما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ توفير معلومات كافية من عمل البنوك الإسلامية في كل مجالات الخاصة لمن أراد الحصول عليها؛
- ✓ دعم التعاون والجهود بين الدول الإسلامية والعربية من أجل تطوير وتحديث الجهاز البنكي الإسلامي، لمواجهة التحديات تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة معرفة عمل البنوك الإسلامية ومدى فعاليتها في التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.
- أجد سام لطايفة، الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية (دراسة شرعية لعدد منها)، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، (د.ت).
- شهاب أحمد سعيد العز عزي، إدارة البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بدون بلد، 2004.
- عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية (النقود والبنوك في النظام الإسلامي)، بدون نشر، مصر(القاهرة)، 1998.
- قادري محمد الطاهر، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 1014.
- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1986.
- لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في التنمية اقتصاديات المغرب العربي، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقائع الندرة رقم 34، (دون بلد)، 1990.
- محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
- محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، رؤية لطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة (بحوث وفتاوى وحلول)، دار الفكر، دمشق، 2002.

2- المجلات:

- أحمد ياسين، عزيز إسماعيل، التمويل الاستثنائي في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، الجامعة العراقية، 2013.
- محمد فرحي، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام (الإطار العام والمقومات)، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة الأغواط، 2003.
- صباح رحيم مهدي، سعد مجيد علي الجنابي، إدارة المصارف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المثني، المجلد (8)، العدد (1)، بدون بلد، 2018.
- سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور (ورقة تشغيلية)، بدون نشر، بدون بلد، 2011.

3- رسائل وبحوث:

- أحمد حسين أحمد المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إدارة أعمال، جامعة غزة (فلسطين)، نوفمبر 2003.
- جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.
- كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بالقائد (تلمسان)، 2013.
- مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنك البركة والبنك القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة وهران (الجزائر)، 2012.
- عبد الحميد زايد، عبد الوهاب شطبية، آليات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية، مذكرة ليسانس (غير منشورة)، نقود ومالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2013.

- عظيم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر (مقارنة قبل وبعد 1988)، مذكرة ماستر (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر (سعيدة)، 2017.
- عماد فراح، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)، سنة 2014.
- سنوسي نسبية، مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة بنك البركة-وكالة بسكرة)، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2016.

4- مواقع الانترنت:

- جلال خشيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، مقال منشور على شبكة الانترنت على الرابط:
Voire :<https://alukah.net> ;date de consultation, 16/12/2018 ;13h15.
- منشورة في موقع الانترنت على الرابط:
Voire :<https://www.eliktisad.com> ,date de consultation,16/12/2018,9h30.
- منشورة في موقع الانترنت على الرابط:
Voire :<https://digiurbst.blogspot.com>, date de consultation,20/12/2018,21h00.
- موقع مجموعة البركة المصرفية على الرابط:
Voire :<https://www.albaraka.bh/ar/default.asp?action=articl&id=64>.Date de consultation.
- موقع مجموعة البركة المصرفية على الرابط:
Voire :<https://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=70>. Date de consultation